جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

وزير الخارجية متحدثا

ـويت وبريطانيا وإيرلندا

الروضان : تعديل قانون الشركات سسينعكس ايجابا على ترتيب الكويت في مؤشر بيئة الاعمال

أسامة الشاهين: نشكر كل الجهود التي أدت إلى هذه الاتفاقية

تشريعات جديدة خلال المرحلة المقبلة للمساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد

العدساني: حان وقت القبض على اللصوص الذين تعدوا على الأموال العامة

وزير الداخلية أثناء مداخلته

التشريع سيساعد في إصدار الرخص المنزلية ويضع حداً لمكاتب تخليص المعاملات الوهمية

فهاد: الحكومة خطت خطوة نحو ملاحقة سراق المال العام

الدلال: الاتفاقية يجب أن تبحث بعناية تحديد كيفية التسليم

– سعدون حماد: الاتفاقية موقعة في ديسمبر 2016 فما أعرف سبب التأخير إلى الآن، والمدير العام للتأمينات السابق لا بد أن نستعجل في عودته إلى الكويت.

– د. عبدالكريم الكندري: نحتاج إلى مثل هذه الاتفاقية، في نص المادة 28 من الدستور لا يجوز إبعاد كويتي عن الكويت وتسليم اللاجئين السياسيين محظور، وأحتاج توضيح هذه النصوص، وهناك جرائم في الكويت قد تأخذ اسما وجرائم في بريطانيا ربما غير مجرمة، مثل الوحدة الوطنية.

وأضاف: هناك نصوص تتكلم عن شق الوحدة الوطنية، وبريطانيا لديها قانون يمنع بمعاداة السامية فنريد معرفة ذلك حتى لا تطبق الاتفاقية علينا، وهناك نصوص واضحة تحتاج توضيحا أكثر.

– عبدالله الرومي: هذه الاتفاقية تم السعي لها منذ التحرير على ضوء (الناقلات) والهيئة العامة للاستثمار ولم تحرك الحكومة ساكنا بحجة رفض بريطانيا في ذلك الوقت، والحكومة مطالبة بعمل اتفاقيات مع كل الدول الأخرى لأن بريطانيا لن تكون وجهة المجرمين بعد هذه الاتفاقية.

– يوسف الفضالة: بخصوص الاتفاقية كان لدي تعليق بأنها تحقق الحد الأدنى وعليها ملاحظات لكنها ليست ملاحظات تعارض الدستور.

– رياض العدساني: أؤكد صحة وأهمية الاتفاقية ليتم القبض على اللصوص الذين تعدوا على الأموال العامة.

– د. عادل الدمخي: بالنسبة لقضية الإعدام فمثلا شخص هرب وذهب الإعدام فلماذا يتم رفض الإعدام في بريطانيا، فهناك في مواقع الرفض أشياء تحتاج إلى توضيح، وهناك أشخاص لديهم جنسيتان فما الموقف حينها؟، وإذا أخذ شخص براءة نهائية من دولة أخرى مثل الرجعان.

– أسامة الشاهين: نشكر كل الجهود التي أدت إلى هذه الاتفاقية، وقضية التأمينات الاجتماعية كانت محل استجواب في مجلس فبراير 2012، يجب أن نسد الثغرات الإدارية والتشريعية لعدم تكرار المأساة واستعادة المجرم ونسأل الله التوفيق.

– عبدالله فهاد: هذه الاتفاقية مهمة حتى لا يمكن هرب المجرم إلى بريطانيا وهي اتفاقية مستحقة، وبذلك تكون الحكومة خطت خطوة نحو ملاحقة سراق المال العام.

– وزير العدل فالح العزب: نؤكد على أن أي اتفاقية هي عامة ومجردة ولا توجه إلى فرد بعينه حتى لا يفهم حديثنا بأن كلامنا سياسي، وعلى علم بادق التفاصيل في ضبط المتهم جنائيا وضبط من النيابة العامة الملكية في بريطانيا ورفع الأمر إلى القاضي وتم إخلاء سبيله حتى يرحل لدولة الكويت، وفيما يخص الاتفاقية فهي مرتبطة بتسليم المتهمين والمطلوبين.

وأضاف: أن أخذ الاتفاقية في اتجاه سياسي فهذا غير صحيح فلا نقبل ولا بريطانيا تقبل بذلك وهي ثمرة جهود وزارة العدل مع وزارة الخارجية ولن نترك شاردة ولا واردة إلا وتم توظيفها في هذه الاتفاقية.

– المجلس يصوت نداء بالاسم على المداولة الأولى للاتفاقية، وتم الموافقة عليها بإجماع الحضور وعددهم 50 عضوا. (موافقة على مشروع القانون في المداولة الأولى)

– المجلس يصوت على المشروع في مداولته الثانية ويوافق عليه بإجماع الحضور وعددهم 49 عضوا.

(المجلس يقر مشروع قانون اتفاقية تسليم المجرمين بين الكويت وبريطانيا وبحيله إلى الحكومة)

– وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد: أتقدم الشكر إلى معاليكم وإلى الأعضاء وإلى لجنة الشؤون الخارجية على الموافقة التي تمت على الاتفاقية المهمة مع بريطانيا التي تعد من أقدم الدول التي لنا علاقات بها من 1975 وتم الوصول إلى الاتفاقية عبر لقاءات متعددة واتصالات متعددة وإن شاء الله نستكمل منظومة الاتفاقية مع سائر الدول التي تربطنا بها علاقات على أعلى مستوى.

– مرزوق الغانم: كان هناك لقاء بين مجلس الأمة الكويتي ومجلس العموم البريطاني على مستوى الرئاسة وكانت الموافقة موجودة، وينتقل المجلس إلى البند التالي.

(المجلس يوافق على إحالة مناقصة الأنابيب النفطية للجنة حماية المال العام لكشف عيوب المتاقصة وأن ترفع تقريرها للبرلمان في مدة لا تتجاوز شهرا من تشكيلها)

– الشيخ محمد العبدالله: الحكومة من مبدأ التعاون لا تمانع من تشكيل لجان التحقيق ولكن يجب دراستها واسيضاح ما بداخل الطلبات ووفق المادة 76 أطلب تأجيل كل طلبات التحقيق غير الواردة في جدول الأعمال.

– مرزوق الغانم: هناك طلبات أخرى بشأن التحقيق في تأخر إصدار شهادات الإعاقة من هيئة المعاقين، والخلل في شبكة تصريف الأمطار، والتحقيق في استقالة مجلس إدارة «الكويتية»، وهناك طلب من الدلال بشأن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية الخاصة بوزارة الإعلام وستكون كل الطلبات مدرجة في جدول الأعمال القادم.

– الشيخ محمد العبدالله: قضية تصريف الأمطار أطلب دمج الطلبات لكي توافق على طلب واحد، وما عندنا شيء نخفيه.

– مرزوق الغانم: هناك طلب غير لائحي من جمعان الحربش بتكليف ديوان المحاسبة بالتدقيق في حسابات جمعان الحربش وسعدون حماد في الخارج.

قانون الشركات

تقرير اللجنة المالية بشأن تعديل قانون الشركات.

– صفاء الهاشم (مقرر اللجنة المالية): تعديل رقم 1 لسنة 2016 لتسهيل بيئة الأعمال من خلال إجراءات تأسيس الشركات تبين أنه يهدف إلى تسهيل بيئة الأعمال من خلال تبسيط إجراءات تأسيس الشركات والذي سينعكس على مركز الدولة في المؤشرات العالمية.

وتضمنت التعديلات (البند 3 من المادة 96 بإضافة البريد الالكتروني كمتطلب لعنوان الشركة) والمادة الثانية تعديل المادة 97 بإلغاء متطلب إيداع رأس المال في البنك قبل تأسيس الشركة وذلك في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، والمادة 98 جعلت القيمة الاسمية للسهم حسب ما يتم الاتفاق عليه بعقد التأسيس بين الشركاء.

وشرط الإيداع المسبق لرأس المال شرط ضروري لتبيان جدية الشركات وجاء التصويت بأغلبية 3 الى 1.

– خالد الروضان (وزير التجارة): هذا التعديل يسهل علينا إجراءات تأسيس الشركات ورأي الأقلية سيؤخذ بعين الاعتبار لحماية صغار المستثمرين، وإقراره قبل 5/1 سوف يدخل الكويت في مؤشر تحسين بيئة الأعمال الذي يجذب الاستثمارات، فنحن في المركز 102 على العالم وهذا لا يليق بدولة الكويت ونرجو إقراره لمعالجة الكثير من المشاكل.

– صلاح خورشيد: هناك نسبة كبيرة من الأشخاص التي تمول المشروعات في البنك ليس رأس مالهم ويأخذون فائدة وهذا الأمر غير صحيح خاصة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة.

– علي الدقباسي: هناك معوقات عديدة، وعاجزون عن إيجاد بيئة حقيقية بها نوع من السيولة في الإجراءات، وموظفو القطاع الخاص له رخصة، قدمت قانونا سألت فيه عن سبب صعوبة الإجراءات، لكن يكون عليها رقابة، وإذا أحد خالف القانون يحال على النيابة.

– وليد الطبطبائي: نحن حريصون على التعاون مع الحكومة لكن وجدنا أمس استمانة من الحكومة على عدم الموافقة على القوانين التي تهم الشارع، وواضح أن أولويات الحكومة تختلف عن أولويات المجلس، والحكومة وعدت بمراجعة أسعار البنزين ولم تفعل شيئا، والاقتراح النيابي يسهل عملية تسجيل الشركات وتسهيل بيئة الأعمال لكن الكويت ما زالت تعيش بيروقراطية.

– محمد الدلال: ما يقدم رأس المال ابتداء لتخفيف الإجراءات.

– خالد الروضان: نفذنا النافذة الواحدة وإجراءات الشركة بعدما كانت تأخذ 40 إلى 60 يوما بدأت تأخذ 2 إلى 6 أيام وهناك 614 طلبا لإنشاء شركات لم تتجاوز 10 أيام للشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة من الممكن أن تؤسس ابتداء من ألف دينار، واستحدثنا البريد الالكتروني وكانت هناك أكثر من 62 إجراء واليوم من 6 – 8 إجراءات وهذا القانون سيخفض عدد الإجراءات إلى 4 إجراءات بإلغاء شرط إيداع رأس المال في البنك.

– نايف المرداس (رئيس الجلسة): نرحب بوزير التخطيط ووزير التجارة بالوكالة بجمهورية العراق د.سلمان الجميلي.

– صباح الخالد (وزير الخارجية): نرحب بوزير التخطيط وزير التجارة في العراق ونحن سعداء بهذه الزيارة وهي تمثل رصيدا اضافيا للعلاقات المتميزة بين الكويت والعراق، ونتمنى للوزير النجاح في الزيارة وطيب الزيارة.

– د. خليل عبدالله: المسألة تعتمد على التميز بين تقليص الإجراءات وتبسيطها فقضية رأس المال.

– عبدالله الرومي: تحسين بيئة الأعمال هي مسؤولية الحكومة بمحاربة الفساد والمفسدين، فهل يعقل أن تعفي الشخص من رأس المال وإيداعه في البنك؟ وعلى اللجنة أن تعدل هذا الموضوع.

ط– عمر الطبطبائي: الممارسة الحالية فتحت بابا للمرابين الذين حملوا كاهل الشاب الكثير من الربا الفاحش وخلق نظاما موازيا للنظام البنكي ترتب عليه أضرار اقتصادية وبالتالي لا بد من إقرار هذا القانون لتحسين بيئة الأعمال.

– د. جمعان الحربش: أوافق على القانون ووفق هذا التعديل لا يشترط وضع رأس مال لإصدار الرخصة، فوضع رأس مال أصلا هي قضية وهمية، وزير التجارة متأملين فيك خير، ولكن نطلب قضية الرخصة تكون «أون لاين» وأقترح تسهيل الإجراءات حتى نشجع الشباب على الذهاب إلى القطاع الخاص.

– رياض العدساني: يجب تعزيز القطاع الخاص، والتنسيق بين وزارات البلدية والتجارة والشؤون والمدن العمالية الهامشية، في السنة المالية 2016/2017 في 2015/12/31 اجمالي عدد السكان 4 ملايين و200 ألف.

وأضاف: عدد الوافدين داخل قوة العمل الحكومي وغيره بلغ مليونان و100 ألف منهم 17498 ألف عاطل عن العمل وعدد الكويتيين داخل العمل الحكومي وغير الحكومي 435 ألف منهم 11670 متعطلين عن العمل، وأكثر من 19 ألف عاطل يريدون التعيين والوافدون أخذوا أماكنهم.

– نايف المرداس (رئيس الجلسة): نرفع الجلسة لمدة ربع ساعة للصلاة.

– استؤنفت الجلسة وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 45، موافقون 45

– وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية وكانت النتيجة: الحضور 48، موافقون 48.

– خالد الروضان: نشكر إقرار القانون والذي يعطينا بعدا كبيرا في المادة 50 بشأن فصل السلطات مع تعاونها، ونتمنى به بيئة الأعمال.

– عادل الدمخي: أتقدم بالشكر لوزير التجارة وزير الشباب وأمس بشرنا بأن التمويل سيكون حسب الشريعة الإسلامية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– عبدالوهاب البابطين: أتقدم بالشكر لمقدمي الاقتراح وللجهود المبذولة على مدار الأيام السابقة حتى ندعم بيئة الأعمال وبحسب للجنة التشريعية ونأمل أن تحسن بيئة الأعمال وعلى الوزير متابعة المؤشر.

– خلف دميثير: هذا القانون تقدموا به النواب وكانوا طالبين صفة الاستعجال ولذلك اجتمعنا على هامش الجلسة وأخذنا رأي الحكومة.

(الطعن بالتمييز وإجراءاته)

انتقل المجلس إلى مناقشة قانون رقم 40/1972 بشأن حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته.

– خالد الشطي: هذا المشروع الحكومي بأن يحفظ في غرفة المشورة، ووزارة العدل قامت مشكورة بجهد للتعطي ضمانة للمتقاضين يفتح جلسة أمام التمييز، اليوم هناك تحسس حقيقي لأمور قد تتأذى منها فكرة العدالة والوزارة تصدت لهذا الموضوع.

وأضاف: أقترح أن تأخذ برأي النائب الرومي أن تكون مدة الطعن بالتمييز 60 يوما بدلا من 40 يوما لأن هناك حاجة ملحة لكثرة عدد القضايا فالأحكام تصدر بمواعيد 10 أيام وهي لا تكفي وأقترح أن تأخذ بفكرة الـ60 يوما بدلا من الأربعين وممثلو وزارة العدل قالوا لا يفرق معنا 60 أو 40 يوما، وذلك كضمانة وفرصة لا تتوافر مرة أخرى.

– الحميدي السبيعي: هناك توافق على التعديل.

حميد ليابي

عبدالصمد وحماد في حديث جانبي

العازمي متحدثا